

## **ملخص تنفيذي**

### **صعود «إسرائيل الثالثة»**

#### **هنددة غانم**

يصدر تقرير «مدار» هذا العام بعد مرور ثلاثة أسابيع على إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست (الـ ٢٠)، والتي جرت يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، وقد جاءت هذه الانتخابات بعد أقل من عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدستورية يوم ١٨ آذار ٢٠١٣.

سنحاول في هذا الملخص رصد أهم إسقاطات هذه الانتخابات، وأثارها المحتملة على المسألة الفلسطينية من جهة، وعلى إسرائيل من جهة أخرى، وسنقوم بهذه القراءة عبر ربطها بسياق التطورات السياسية والإقليمية والدولية، وربطها بالتحولات الداخلية والاجتماعية، كما أوضحتها المضامين المختلفة للتقرير الحالي.

كان أهم ما ميز الانتخابات الأخيرة، حالة الاستقطاب الكبير التي شهدتها إسرائيل عشية الانتخابات، ثم فوز نتنياهو المغاير للتوقعات والاستطلاعات، وتشكيل القائمة المشتركة وتحولها إلى ثالث أقوى معسكر في الكنيست.

---

يصدر تقرير «مدار» هذا العام بعد مرور ثلاثة أسابيع على إجراء انتخابات الكنيست الـ ٢٠، والتي جرت يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، أي بعد أقل من عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدستورية يوم ١٨ آذار ٢٠١٣

---

#### **١. الانتخابات: آفاقها وخلفياتها**

##### **١.١ عودة نتنياهو والاستقطاب الداخلي**

أسفرت النتائج النهائية للانتخابات عن نجاح بنيامين نتنياهو- وبعكس كل التوقعات والاستطلاعات الإسرائيلية - في تحقيق فوز حاسم على قائمة «المعسكر الصهيوني» التي تضم تحالفاً بين حزبي العمل و«الحركة»، حيث حصل حزبه الليكود على ٣٠ مقعداً مقابل ٢٤ للمعسكر الصهيوني، وجاء فوز نتنياهو بولاية رابعة في ظل حالة من

الاستقطاب السياسي والاجتماعي الداخلي بين تيار صهيوني يميني استيطاني ديني ومحافظ بقيادته، وبين تيار صهيوني وسط-يسار يسوق ذاته بوصفه بدلاً صهيونياً عقلانياً وديمقراطياً. وانعكست حالة الاستقطاب هذه في تجند مجموعات كبيرة لـإسقاط نتنياهو، ومن بينها حركة 15 V التي أنشئت مع إعلان حل الكنيست خصيصاً بهدف استبداله، إلى جانب صحيفة يديعوت أحرونوت، ومجموعة واسعة من العاملين في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، وممثلين عن نخب ثقافية واجتماعية وأمنية بغالبها أشكنازية ذات جذور صهيونية عمالية، وهو ما أسلّم في تعزيز تصويت الشرقيين له، وزاد من الاستقطاب المرافق للحملة الانتخابية، خاصة مع تزايد التصريحات والمقولات الاستعلائية التي اطلقها معارضو نتنياهو ضد مصوتيه وسط تلميح لأصولهم الشرقية.<sup>٢</sup> وقد وقفت في مواجهة هذه الحملة صحيفة «ישראל היום» المدعومة من قبل عرب نتنياهو الملياردير اليهودي الأميركي شيلدون آيدلסון.<sup>٣</sup>

ويمكن القول إن حالة الاستقطاب هذه، والأجواء المرافقة لفوز نتنياهو بولاية رابعة، أعادتا للأذهان حالة الاستقطاب بين معاكسي «اليمين» و«الوسط - اليسار» التي هيمنت عشية الانتخابات لرئاسة الحكومة عام ١٩٩٦ والأجواء التي سادت حينها، فقد فشلت الاستطلاعات في حينه بالتنبؤ بفوز نتنياهو، ثم ذهل الإعلام من فوز من اعتبر آنذاك أحد المرحضين على قتل رabin وعلى اتفاقيات أوسلو. أعادت انتخابات ١٩٩٦ الشرعية لليكود ولنتنياهو في ذلك الوقت، بال مقابل عمّقت انتخابات ٢٠١٥ ملامح الليكود، كحزب استيطاني وقومي-ديني، وهو ما يظهر من نسب التصويت له في المستوطنات الكبرى، فقد حصل الليكود على ١٧٪ من الأصوات في أريئيل مقابل ٤٪ لـ«البيت اليهودي»، وفي معاليه أدوميم حصل على ٦٩٪ مقابل ٥٨٪ لـ«البيت اليهودي»، وفي غفعت زئيف حصد ٩٪ من الأصوات مقابل ٤٢٪ لـ«البيت اليهودي»، فيما ذهبت ٤٪ ليهدوت هتوراة.

لا شك في أن تصريحات نتنياهو عشية الانتخابات من أن اليمين سيخسر الحكومة إن لم يصوتو لها، وتصريحاته التحريرية على المواطنين العرب يوم الانتخابات من خلال تحذيره أن العرب يأتون بكميات كبيرة للتصويت، أسهمت في استقطاب العديد من المצביעين اليمينيين مجدداً للتصويت، لكن هذا الأمر ما كان ممكناً من دون وجود قاعدة استيطانية حاضنة وداعمة له.

## ٢. القائمة المشتركة: إسقاطات وإمكانيات

شهدت انتخابات الكنيست العشرين - كما يوضح فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» -

أشهمت تصريحات نتنياهو عشية الانتخابات من أن اليمين سيخسر الحكومة إن لم يصوتو لها، وتصريحاته التحريرية على المواطنين العرب، في استقطاب مصوتيين، لكن هذا الأمر ما كان ممكناً من دون وجود قاعدة استيطانية حاضنة وداعمة له

ولأول مرة توحّد الأحزاب الفاعلة في المجتمع العربي في قائمة مشتركة واحدة، نجحت في أن تتحول إلى ثالث أقوى كتلة برلمانية في الكنيست بعد حصولها على ١٣ مقعداً. وضمت القائمة المشتركة كلا من: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية للتغيير والحركة الإسلامية - الجناح الجنوبي. وجاء توحّد هذه الأحزاب بعد أن تم رفع نسبة الحسم - وبضغط من أفيغدور ليبرمان - إلى ٣,٢٥ بالمائة من الأصوات الصالحة، وفيما كان هدف ليبرمان من وراء خطوته هذا محاولة إقصاء الأحزاب العربية إلى خارج الكنيست، جاءت النتيجة معاكسة، إذ اضطرتهم للذهاب معاً في قائمة مشتركة، والتحول إلى ثالث أكبر قائمة. ناهيك عن زيادة عدد أعضاء الأحزاب المشاركة بعضويين جديدين، فإن التوحد بحد ذاته يفتح آفاقاً جديدة للعمل والتأثير السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ومن بين هذه الآفاق:

- إعادة تنظيم المؤسسات الجماعية للفلسطينيين في الداخل، وعلى رأسها إعادة بناء لجنة المتابعة على أساس تمثيلية جامعة لكل التيارات والفتات، وتقوية مكانتها كهيئة تمثيلية لهم.
- تحول القائمة إلى قوة ضغط مهمة في المشهد السياسي الداخلي، وزيادة إمكانياتها للمناورة من خلال بناء شراكات عينية مع أحزاب وأعضاء كنيست لتمرير قوانين معينة وعرقلة أخرى.
- يعطي الفوز القائمة شرعية واسعة لتمثيل المصالح الخاصة بالفلسطينيين في الداخل على المستوى الدولي، ويحولها فعلياً إلى عنوان للتخطاب من قبل مؤسسات أو جهات دولية.

لا بد من التنويه هنا أن تحول الفلسطينيين في الداخل إلى قوة انتخابية وسياسية هي عملة ذات وجهين، فعلاوة على تعزيز تمثيلهم البرلماني، فإن ذلك قد يتحوّل إلى عامل مهم لاستثارة العنصرية ضدهم، ومبرراً لمحاولات أقصائهم ونزع الشرعية عن تنظيمهم وفعلهم السياسي باعتبارهم «وكلاً» قوى غريبة مرة، أو غير موالين للدولة ومحسوبين على العدو مرة أخرى. وفي هذا السياق، ليست تصريحات نتنياهو يوم الانتخابات إلا إشارة للكيفية التي تنوّي حكومته التعامل بها معهم بوصفهم مصدر خطر على النظام العام لإسرائيل.

ومن هنا فإنه من المتوقع أن تسهم النتائج في استثارة العنصرية، ومحاولات التضييق على العرب، الأمر الذي تتيحه هيمنة اليمين على الساحة السياسية، في ظل الأجواء المتقدمة أصلاً، كما تجلت بشكل واضح في صيف ٢٠١٤ بعد استشهاد الفتى محمد أبو خضير، ثم خلال الحرب على غزة، ولاحقاً بعد مقتل الشاب خير حمدان في كفر كنا، هذا

---

شهدت انتخابات الكنيست العشرين ولأول مرة توحّد الأحزاب الفاعلة في المجتمع العربي في قائمة مشتركة واحدة، نجحت في أن تتحول إلى ثالث أقوى كتلة برلمانية بعد حصولها على ١٣ مقعداً

---

---

يشكل تحول الفلسطينيين إلى قوة انتخابية وسياسية عملة ذات وجهين. فعلاوة على تعزيز تمثيلهم البرلماني، فإن ذلك قد يتحوّل إلى عامل مهم لاستثارة العنصرية ضدهم

---

ناهيك عن الاستمرار في سن القوانين التي تهدف لإنقاصائهم، وعلى رأسها اقتراح «قانون القومية»، المتوقع أن يعاد طرحه مجدداً في فترة حكومة نتنياهو الرابعة.

### ١. نتائج الانتخابات: صعود إسرائيل الثالثة يكرس هيمنة اليمين

تعكس نتائج الانتخابات للكنيست العشرين ظاهرتين مهمتين في إسرائيل، هما ثبات تحول المجتمع نحو اليمين واليمين الاستيطاني، واستمرار حالة التشرذم الحزبي والسياسي الداخلي.

ترتبط هذه التغيرات بشكل بنوي بالسياق التاريخي الاستعماري لمجتمع المهاجرين الخاص بإسرائيل، وبالديناميات والصراعات الداخلية لهذا المجتمع المتنافر، وعدم نجاحه في تجاوز صراعات الهوية الداخلية، وذلك في ظل استمرار الصراع مع سكان البلاد الأصليين، وهو ما يمكن لمسه من المعطيات التي يرصدها الفصل الاجتماعي في هذا التقرير.<sup>٦</sup>

وفيما تظهر الأبحاث المختلفة أولاً مستمراً لقوّة التيارات الصهيونية العلمانية الأشكنازية الاشتراكية التي قادت تاريخياً المرحلة الأولى للدولة وحكمت إسرائيل حتى عام ١٩٧٧، فإنها تظهر تحولات ديمغرافية واجتماعية عميقّة حولت إسرائيل تدريجياً إلى مجتمع مهاجرين أكثر تديناً ويميناً.<sup>٧</sup> وقد أكدت نتائج الانتخابات، أن الليكود بات حزباً مهيمناً في المشهد السياسي الإسرائيلي، كما كان حزب «مباي» مهيمناً في العقدين الأوليين لقيام إسرائيل، بمفهوم غياب حزب منافس له على تشكيل الحكومة.

وتشير الإحصائيات مثلاً إلى أن نحو ١٠٪ من السكان في إسرائيل هم من الحريديم، ٤٠٪ من الم الدين غير الحريديم والمحافظين دينياً، مقابل نسبة العلمانيين التي يتوقع لها أن تنخفض أكثر في العقود القادمة. كما تظهر الإحصائيات أن نسبة الخصوبة بين المستوطنين اليهود تزيد عن معدلها داخل إسرائيل، كما أن هناك سياسات تهدف إلى تشجيع الانتقال للعيش في المستوطنات وزيادة أعداد المستوطنين بشكل متواصل. ونشهد تعريفاً لصيغة صهيونية للتيار الحريدي، كما ظهر بشكل واضح في حركة شاس وحركة يهود التي كانت قريبة جداً من نسبة الحسم.

ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى مرور إسرائيل منذ أقامتها بثلاث مراحل أساسية متشابكة ومرتبطة بنوياً بالتغييرات الاجتماعية:

المرحلة الأولى هي مرحلة هيمنة التيار الواحد، وفيها هيمن التيار الاشتراكي العلماني الأشكناز الذي أسس عملياً الصهيونية، واستمرت هذه المرحلة منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٧ وقادها فعلياً حزب مباي، ويمكن أن تسمى مرحلة «إسرائيل الأولى».

المرحلة الثانية، مرحلة انقسام المشهد السياسي الحزبي إلى معسكرتين أساسين،

---

أكّدت نتائج الانتخابات أن الليكود بات حزباً مهيمناً في المشهد السياسي الإسرائيلي، كما كان حزب «مباي» مهيمناً في العقدين الأوليين لقيام إسرائيل، بمفهوم غياب حزب منافس له على تشكيل الحكومة

---

وذلك وفق ثنائية يمين- الليكود ويسار- العمل، وبدأت مع فوز حزب الليكود عام ١٩٧٧، واعتبرت هذه الفترة مرحلة صعود قوة «إسرائيل الثانية»، التي تضم بالإضافة إلى الشرقيين أبناء مدن التطوير وسكان الأطراف والحرديم، والذين سعى الليكود إلى استقطابهم عبر خطاب اجتماعي يعبر عن واقعهم، وذلك إلى جانب خطاب سياسي يميني ليبرالي، وتميزت هذه المرحلة بانزياح الشرقيين نحو اليمين الليكودي كنوع من الاحتجاج على سياسات حزب العمل التاريخية تجاههم، ثم إقامة حزب شاس<sup>٨</sup> بعد انفصال الحرديه السفارادية عن الأشكنازية بسبب ما اعتبروه سياسات تهميشية واستعلائية ضدهم. وتميزت هذه المرحلة بصعود قوة الشرقيين وتحول حزب شاس تدريجياً إلى قوة انتخابية حاسمة في تقرير الائتلافات الحكومية والسياسات الداخلية خاصة. ورغم تغيرات الخارطة السياسية والحزبية، إلا أن الصراعات الأساسية استمرت لتقون بين حزبي الليكود والعمل اللذين شكلا قطبي الخارطة السياسية حتى العام ١٩٩٩، حيث بدأت بعده مرحلة ثلاثة جديدة هي مرحلة صعود «إسرائيل الثالثة».

وتتميز المرحلة الثالثة بتشرذم قوة الحزبين الرئيسيين وتحولهما إلى أحزاب بقوة متوسطة بالتوازي مع صعود قوى حزبية فئوية جديدة. وتتسم هذه المرحلة بعدة سمات من المتوقع أن تؤثر في تطورات الصراع والاحتلال:

- أولاً، التحول المثابر من خطاب يميني اجتماعي ليبرالي، إلى يميني استيطاني نوليبرالي مشبع بالمفردات الدينية على شاكلة اليمين المتطرف في أوروبا، ويأتي ذلك بسبب صعود تدريجي لقوة جديدة هي فئة المستوطنين الذين يشكون اليوم ١٠٪ من السكان. فيما شكل اليمين الشرقي مصدر دعم الليكود في الثمانينيات، في الوقت الذي كان حضور المستوطنين ضعيفاً عديماً، فإن هذا الوضع بدأ يتغير مع تزايد أعدادهم وتأثيرهم في الليكود وصولاً إلى تغلبهم من خلال كتلة فيغلين. فقد كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام ١٩٩٥ حوالي ١٢٥ ألف مستوطن، وصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٠٦ ألف مستوطن، ثم قفز إلى ما يقارب من ٣٥٠ ألف في ٢٠١٣، وتتوقع أوساط في اليمين الإسرائيلي أن يصل عدد المستوطنين إلى نحو ٥٠٠ ألف في سنة ٢٠١٧. من المهم أن نشير هنا إلى أن ٣٧٪ من المستوطنين في الضفة الغربية وفي مستوطنات الجولان، هم من اليهود الأشكناز، و٣٩٪ منهم صنعوا كـ«مواليد البلاد»، ويقصد بهم اليهود الذين ولدوا بأبوتهم وأمهاتهم في إسرائيل، ويصعب تحديد انتمائهم إلى الأشكناز أو الشرقيين، لأن دائرة الإحصاء لا توفر أي معلومات عن أجدادهم. أما الشرقيون من المستوطنين فيشكلون ٢٤٪. كما تظهر الدراسات أن ٥٩٪ من المستوطنات تصنف كمستوطنات أشكنازية، ٦٪ فقط يهودية شرقية، والباقي (٤٠٪)، هي مستوطنات مختلطة، وهو

---

كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام ١٩٩٥ حوالي ١٣٥ ألف مستوطن، ووصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٠٦ ألف مستوطن، ثم قفز إلى ما يقارب من ٣٥٠ ألف في ٢٠١٣

---

---

٣٧٪ من المستوطنين في الضفة الغربية وفي مستوطنات الجولان، هم من اليهود الأشكناز، ٣٩٪ منهم صنعوا كـ«مواليد البلاد»، أما الشرقيون من المستوطنين فيشكلون ٢٤٪

---

---

تكشف الدراسات أن ٥٩٪ من المستوطنات تصنف كمستوطنات أشكنازية، ٦٪ فقط يهودية شرقية، والباقي ٤٠٪، هي مستوطنات مختلطة

---

ما يعزز القول إن اليمين الأشكنازي هو يمين أيديولوجي، أما اليمين الاجتماعي فهو شرقي أكثر، وقد تكون كتلة «كولانو» برئاسة كحلون الشرقي أفضل نموذج تمثيلي لها.. سوف تتعكس هذه التغيرات الديمografية على المجتمع الإسرائيلي، وعلى استعداده للمضي في تسوية سياسية تستحق بذل الجهد من طرف الفلسطينيين، ومن المتوقع، أن تتجه وجهة التأثير نحو مواقف اليمين، فالدين وارتفاع مستوى الدين وشيوخ بعض أنماطه المشددة، تتبع بالمرزيد من التوجه نحو اليمين في المواقف السياسية، وفي تداخل الدين والدولة، كما يوضح فصل المشهد السياسي الحزبي في هذا التقرير، وفي إخضاع السياسة لاعتبارات الخلاص المسيحانية التي تحكم العقل السياسي للمتدينين الوطنيين الذين يزدادون قوة على الساحة السياسية وفي صفوف الجيش. ومن الطبيعي أن تكون لهذا كله نتائج في ما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية، والعلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل، والعلاقة بين المتدينين والعلمانيين داخل إسرائيل.

- ثانياً، نمو ظاهرة «النجمية» الحزبية، وهو ما ينعكس في ظهور أحزاب مرتبطة بشخص، ثم غيابها، كما حدث مع حزب شينوي وحزب هنتنوا وكاديميا، وكذلك حزب كولانو بقيادة موشي كحلون، وحزب يوجد مستقبل بقيادة يائير لبيد، وأيضاً حزب إسرائيل بيتندا الذي عبر عن فئة المهاجرين الروس لكن قوته بدأت تضعف - كما يبدو - لأن المهاجرين اندمجاً وتداخلوا في الخارطة الحزبية كمهاجرين قدامى إذ لم يعودوا مهاجرين جدًا.
- ظاهرة الزبقة في المشهد الحزبي: حيث تشهد الساحة الحزبية تنقلات بين الأحزاب، وإنفصالات وانقسامات نابعة من مشاكل شخصية وحسابات داخلية وليس أيديولوجية، ويمكن أن نشير فقط إلى تنقل تسيبي ليفني بين الليكود وكاديميا وهنتنوا، وأخيراً العسكر الصهيوني، ما يبقى الساحة الحزبية عرضة للتبدل المستمرة، ويكرّس محدودية القدرة على قراءة السلوك السياسي للمرشحين فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال، مثل ما حدث في انشقاق كحلون عن الليكود وإيليا يشاي عن شاس وتشكيلاهما لأحزاب خاصة بهما.
- طغيان الموضوع الاجتماعي على أجندات اليسار والمتوسط، والموضوع الأمني على اليمين، مقابل تغريب موضوع الاحتلال، ويأتي ذلك في ظل استتاب الوضع الأمني بسبب عدم وجود تحديات أمنية مباشرة سواء إقليمية - مع انهيار جيوش دول الطوق أو انشغالها بأمورها الأمنية الخاصة - أو محلية في ظل الهدوء المستتب في الضفة، والأهم في ظل صياغة أي مواجهة مع الفلسطينيين بلغة الأمن ونزاعها عن سياق الاحتلال، بل واعتبارها دليلاً على عدم إمكانية الحل مع الجانب الفلسطيني، كما حدث بالضبط في الحرب الأخيرة على غزة التي جاءت على خلفية انسداد الأفق السياسي، ومحاولات إسرائيل تثبيت إدارة الصراع لا حل.

جاءت الانتخابات الأخيرة على خلفية تعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمية، وتزايد الدعم الدولي للفلسطينيين في مقابل تصعيد النقد الدولي لإسرائيل، وتزايد التوتر بين الإدارة الأميركيه وحكومة نتنياهو

وناهيك عن إفرازات الانتخابات الإسرائيلية وإسقاطاتها، جاءت هذه الانتخابات على خلفية عام حافل بالتطورات الدبلوماسية والميدانية، وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمية، وتزايد الدعم الدولي للفلسطينيين في مقابل تصعيد النقد الدولي لإسرائيل، وتزايد التوتر بين الإدارة الأمريكية وحكومة نتنياهو. وقد عمدت إسرائيل - كما يظهر في فصل المشهد الأمني ومشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية - إلى تبني سياسية مزدوجة تدمج بين «سياسات القوة المباشرة» كما ظهرت في غزة، وسياسات القوة الناعمة كما ظهرت في التعامل في الضفة الغربية.

## ٢. المنظومة المزدوجة للتعامل مع الفلسطينيين

نظمت إسرائيل علاقتها مع الفلسطينيين عام ٢٠١٤ عبر منظومة عمل مزدوجة، تدمج بين القوة العنيفة المباشرة وبين القوة الناعمة، وتصب كلّها في خدمة الهدف السياسي العام الذي وضعته حكومة نتنياهو، وهو إدارة الصراع بدل حلّه، والاستمرار في الوقت ذاته في تغيير الواقع على الأرض باتجاه فرض حلّ من طرف واحد. لا بد هنا من الإشارة إلى تصريح وزير «الدفاع» الإسرائيلي بوعي يعلون خلال مقابلة خاصة<sup>٩</sup> على هامش المؤتمر السنوي لمعهد الأمن القومي، بأن السلطة ترتبط عضوياً بإسرائيل بعلاقة بنوية غير قابل للفك مثل توأم سيمامي، مضيفاً أن الوضع الحالي هو الذي سيشكل أساس أي حلّ مقبل لا أكثر. إضافة إلى تصريح نتنياهو عشية الانتخابات (٢٠١٥) من أنه يعارض إقامة دولة فلسطينية. وقد شهد عام ٢٠١٤ مساعي لتطبيق القانون الإسرائيلي على مناطق المستوطنات، وهو ما يعني فعلياً مأسسة قانونية للوضع الفعلي، وهو ما يشي بتوجه نحو ضم مناطق في مقابل استمرار التضييق على الفلسطينيين في مناطق ج، وتصعيد المشاريع الاستيطانية، ومحاولات فرض وقائع جديدة في المسجد الأقصى المبارك تشبه حال التقاسم الديني في الحرم الإبراهيمي.

شهدت فترة حكومة نتنياهو الثالثة ارتفاعاً كبيراً في عمليات البناء والخطيط الاستيطاني بالذات في مناطق المستوطنات المعزولة وخارج الكتل الكبرى، إذ ارتفعت نسبة البناء بـ ٤٠٪، كما ارتفعت نسبة العطاءات التي نشرت لأعمال في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ إلى مستويات غير مسبوقة في العقد الأخير. كما دعمت حكومة نتنياهو ما يعادل ٤٦ وحدة استيطانية في الشهر الواحد، نصفها في المستوطنات المعزولة.<sup>١٠</sup> وأفادت صحفة «الجيروزاليم بوست» ٥/١١ بأن المجلس الإقليمي لغور الأردن يعد خطة للسنوات العشر المقبلة تهدف إلى زيادة سكانه بثلاثة أضعاف، بغية تعزيز التواجد اليهودي هناك، وعدم تسليميه للسلطة الفلسطينية. وتشمل الخطة حملة دعائية لتشجيع

---

بعد المجلس الإقليمي لغور الأردن خطوة للسنوات العشر المقبلة، تهدف إلى زيادة سكانه بثلاثة أضعاف، بغية تعزيز التواجد اليهودي هناك، وعدم تسليم الأغوار للسلطة الفلسطينية

---

شهدت فترة حكومة نتنياهو الثالثة ارتفاعاً كبيراً في عمليات البناء والخطيط الاستيطاني بالذات في مناطق المستوطنات المعزولة وخارج الكتل الكبرى

---

الإسرائيлиين على الاستيطان هناك. وذكرت مصادر أن نتنياهو حول مبلغ ٧٠ مليون شيكل لتوسيع مستوطنة بيت إيل.

كما أقرت لجنة المالية في البرلمان الإسرائيلي يوم ٢١ كانون الأول، صرف ٣,٣ مليون دولار لبناء مركز سياحي في مستوطنة بركان الواقعة شمال الضفة الغربية. وشهدت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠١٥ ارتفاعاً كبيراً في ميزانية لواء الاستيطان، بواقع ٤٠٪. وقالت ستاف شفير من حزب العمل إن ٧٥٪ من هذه الميزانية موجهة للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ما يدلل حسب المعطيات عن أن ميزانية لواء الاستيطان تقدر بـ ١٤٠ مليون شيكل، مقابل ٥٨ مليون شيكل هي ميزانية اللواء المذكور ضمن ميزانية عام ٢٠١٤، وهو ما يستعرضه في هذا التقرير فصل المشهد الاقتصادي.

على صعيد آخر، قامت إسرائيل بالتصدي لمحاولات منظمة التحرير انتزاع الاعتراف بالدولة الفلسطينية دولياً، وهاجمت الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وتعاملت مع أموال المقاصة الضريبية الفلسطينية كورقة للضغط السياسي. في المقابل، شنت حرباً على غزة، كان هدفها المعلن إضعاف المقاومة، خاصة حماس، وإعادة ترميم قوة الردع. لم تضع إسرائيل أهدافاً كبيرة لحربها على غزة كالقضاء على حكم حماس، بل اكتفت بالإعلان عن هدف تدمير الأنفاق وترميم الردع، وهي أهداف لا يمكن التحقق منها بشكل واضح، حيث أن النتائج الملmosة للحرب كانت الأعداد الكبيرة من الشهداء الفلسطينيين بين المدنيين، وبشاشة عمليات الدمار والإبادة التي طالت عائلات بأكملها، في المقابل وصول الصواريخ الفلسطينية إلى مساحات واسعة وغير مسبوقة، وتعطيل الحياة الطبيعية في إسرائيل.

في هذا السياق، يشير بعض المحللين إلى أن الحروب الجديدة التي تخوضها إسرائيل في مواجهة منظمات وميليشيات غير نظامية منذ حرب ١٩٨٢ قلبت معها مفاهيم الربح والخس الذي أصبحت غير ممكنة، إذ لم يعد من الممكن تحقيق حسم عسكري، بل فقط محاولات ترميم قوة الردع التي يتحول فيها المدنيون إلى وسائل ضغط وأدوات لتمرير الرسائل. في هذا السياق، دخلت مفاهيم جديدة في قاموس وخبرات الحروب الإسرائيلية الجديدة، مثل تخفيض كثافة الإرهاب، وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي، فيما تصبح غاية المعركة هي إيلام الخصم معنوياً واجتماعياً<sup>١١</sup>.

تلخص السياسة الإسرائيلية المزدوجة، التوجه الإسرائيلي العام فيما يخص الموقف الحقيقي من الصراع، فهي تدعي أنها ترفض التفاوض في ظل ما تسميه «الإرهاب»، وتبرر حصارها لغزة وحربها عليها في «الدفاع عن مواطنها» من إرهاب حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى ، لكنها في الوقت ذاته تتهرب من الحل في ظل الهدوء الأمني الذي

---

دخلت مفاهيم جديدة في قاموس وخبرات الحروب الإسرائيلية الجديدة. مثل تخفيض كثافة الإرهاب، وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي، حيث تصبح غاية المعركة هي إيلام الخصم معنوياً واجتماعياً

---

يسود مناطق الضفة الغربية، والأهم أنها تستخدم هذا الهدوء من أجل خلق وقائع على الأرض تمنع تحقيق المطالب الفلسطينية.

ويمكن أن نلخص أهم النتائج التي ترتب عن الحرب على غزة، في تحويل غزة من مشكلة احتلال إلى مشكلة إنسانية، حيث تتحول المنظمات الدولية والإنسانية إلى «بيروقراطياً وسيطة» لترتيب العلاقة بين غزة وبين العالم الخارجي، وتكمّن خطورة الأمر في انتزاع غزة فعلياً من سياق الاحتلال بتحويلها إلى مشكلة إنسانية منفصلة تدار عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مرة، وأمنية تدار عبر «الإقليم» من قبل إسرائيل مرة أخرى. بالإضافة إلى ذلك تعزز إسرائيل حالة الانقسام عبر التعامل بشكل منفصل مع غزة والضفة.

### ٣. متغيرات الواقع الإقليمي والدولي

---

تحولت إسرائيل فعلياً إلى عامل هامشي في وضع أجندة دول المنطقة، التي تحولت إيران إلى بوصلة لصياغة تحالفاتها وعلاقتها وأولوياتها

---

جاءت هذه التطورات على خلفية استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في مقابل تمدد التدخل الإيراني في اليمن وسوريا والعراق، وإعادة ترسیم التحالفات في المنطقة على أساس طائفية بالأساس (سني - شيعي)، وظهور معسكرات جديدة متعددة فيما بينها، حيث تحولت إسرائيل فعلياً إلى عامل هامشي في وضع تحالفات دول المنطقة، التي تحولت إيران إلى بوصلة لصياغة تحالفاتها وعلاقتها وأولوياتها.

ووفق التقديرات الإسرائيلية التي يوضحها الفصل الأمني في هذا التقرير، لن يكون أمام إسرائيل في السنوات المقبلة أي تحد عسكري من قبل جيوش نظامية، بل من قبل تنظيمات عسكرية، وذلك بعد أن تم تحديد كل من الجيش العراقي والجيش السوري والجيش المصري، مقابل ظهور التنظيميات والميليشيات العسكرية غير النظامية. وتشير القراءات الإسرائيلية، وخاصة قراءة وزير «الدفاع» بوعي يعلون، إلى وجود أربعة معسكرات في الشرق الأوسط تحارب بعضها البعض، بينما تقف إسرائيل في موقع المراقب، حتى الآن. الأول، هو «المعسكر الشيعي» الذي يشمل إيران، سوريا، حزب الله، الجهاد الإسلامي والホثيين في اليمن. والثاني ما تسميه «المعسكر المعتدل»، ويضم مصر والأردن والسعودية ودول الخليج، وانضمت إليه قطر مؤخرا. الثالث، الذراع السياسية لـ «الإخوان المسلمين»، وهم موجودون في غزة وإسرائيل والأردن ومصر وسوريا. وأخيراً «المعسكر الجهاد السني»، ويشمل «داعش» و«جبهة النصرة»، و«أنصار بيت المقدس» في سيناء، كما يشمل عشرات التنظيميات الصغيرة التي تدور في فلكها.

### ٣. إسرائيل.. بين التدهور الإقليمي والتحولات الدولية

تسربت حالة التدهور الإقليمي التي يعيشها العالم العربي، وانشغل به بدمج جروحه الدامية ومواجهاته الداخلية، التي لا يبدو تبدلها في الأفق، بتردي مكانة القضية الفلسطينية شعبياً ورسمياً. لكن في المقابل - وبالذات على المستوى الدولي - يمكن أن نلاحظ - كما يوضح فصل العلاقات الخارجية - تغيراً في المزاج العام، وتصاعداً في التذمر الشعبي من السياسات الإسرائيلية، وهو ما بدا واضحاً في الحرب على غزة، وظهر أيضاً بعد أن قامت منظمة التحرير بنقل المواجهة مع الاحتلال من طاولة المفاوضات المجمدة أصلاً إلى الأروقة الدولية، تزامن ذلك مع نجاحات شعبية سجلتها حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات (BDS) تمثلت في تحقيق إنجازات كبيرة على مستوى الجامعات في أميركا وأوروبا، إضافة إلى تصاعد الاعترافات بدولة فلسطين، ولكنها لم تتحقق حتى الآن أي تأثير على صانع القرار الإسرائيلي في الشأن الفلسطيني.

### ٤. التوتر مع الإدارة الأميركيّة

يأتي تصاعد التوتر بين الإدارة الأميركيّة وبين نتنياهو، على خلفية المواقف المتباعدة من المحادثات بشأن مشروع إيران النووي، إضافة إلى المواقف المتعنتة التي اتخذها نتنياهو فيما يخص مفاوضات السلام ومبادرة كيري، ورفضه إطلاق النبضة الرابعة من الأسرى كما التزم سابقاً. وقد جاء خطاب نتنياهو الذي ألقاه في الكونغرس في ٣ آذار ٢٠١٥، بدعوة من رئيس الكونغرس الجمهوري جون بينر، وعبر الالتفاف على إدارة أوباما، ليزيد من حالة التوتر القائمة بين الجانبين. وكان نتنياهو تلقى دعوة بینر بعد شهر من إعلان تقديم موعد الانتخابات في إسرائيل، مما اعتبر بمثابة محاولة لاستخدام الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية كمنصة انتخابية، إضافة إلى اعتباره تدخلاً في الصراعات الحزبية الداخلية، ما أدى إلى اتخاذ مواقف متسلكة من نوايا نتنياهو من قبل أقطاب واسعة في الحزب الديمقراطي. وقد كان البيان الصحفي الذي أصدرته نانسي بلوسي زعيمة الديمقراطيين في الكونغرس، بعد الخطاب، تعبيراً عن غضب الديمقراطيين حيث جاء فيه: «لقد حزنت من إهانة العقل الأميركي، إضافة إلى دول ١٥، من الاستعلاء تجاه معرفتنا للتهديد الذي تشكله إيران، ومن التزامنا لمنع إيران من السلاح النووي». وقد جاءت تصريحات نتنياهو عشية الانتخابات الأخيرة من أنه يتراجع عن حل الدولتين، ثم تحريره على العرب يوم الانتخابات ليعمق التوتر أكثر.

لا يمكن التقليل من أهمية هذا التوتر في ظل عودة نتنياهو للحكم في إسرائيل لولاية رابعة، وعلى رأس حكومة يمينية متطرفة . وكما تشير بعض التوقعات فإن هذه الأجواء

---

جاء خطاب نتنياهو الذي ألقاه في الكونغرس في ٣ آذار ٢٠١٥، بدعوة من رئيس الكونغرس الجمهوري جون بینر، وبالالتفاف على إدارة أوباما. ليزيد من حالة التوتر القائمة بين الجانبين

---

المشحونة قد تكون عاملاً مهماً لتحريك الإدارة الأمريكية لطرحمبادرة لتحرير العملية السياسية أولاً، ولممارسة ضغوط جدية على نتنياهو لاتخاذ خطوات جدية باتجاه إنهاء الاحتلال ثانياً. يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى تصريحات رئيس طاقم البيت الأبيض دينيس مكينو (Denis McDonough) خلال حديثه أمام اجتماع منظمة الجي ستريت اليهودية من أن: الاحتلال الذي استمر ٥٠ عاماً يجب أن ينتهي،<sup>١٢</sup> مضيفاً أن العلاقات بين الجانبين متواترة ليس بسبب إشكاليات شخصية بين أوباما ونتنياهو، بل بسبب انقسامات في الرأي حول التعامل مع قضايا سياسية.<sup>١٣</sup>

وإذا ما أخذنا استجابة نتنياهو للضغط أكثر من مرة بعين الاعتبار، فإنه ليس من المستبعد التوقع أن تسهم هذه الضغوط في تغيير موقف نتنياهو، خاصةً أن التجربة التاريخية تدل على أن نتنياهو استجاب سابقاً للضغط، كما حدث مثلاً في التوقيع على معاهدة واي ريفر لإعادة الانتشار في الخليج عام ١٩٩٧، علماً أن هذا لا يعني أن تتغير المعادلة بشكل استراتيجي، كما لا بد من التأكيد على أن التوتر مع الولايات المتحدة على أهميته لم يمس - ولا يتوقع أن يمس - جوهر العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، حيث من المتوقع أيضاً أن يستمر نتنياهو في محاولة إدارة العلاقة مع إدارة أوباما عبر سياسة إدارة الأزمات دون إيصالها إلى مواجهة جدية.

---

كان التوتر قد شاب أيضاً علاقات إسرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي، وأسهم في ذلك اعتراف السويد بفلسطين في أواخر تشرين الأول ٢٠١٤

---

### ٣. التوتر مع الاتحاد الأوروبي

وكما يظهر فصل العلاقات الخارجية، فقد كان التوتر قد شاب أيضاً علاقات إسرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي، وأسهم في ذلك اعتراف السويد بفلسطين في أواخر تشرين الأول ٢٠١٤، ومجموعة الاعترافات الرمزية المتنالية بالدولة، ومن بينها اعتراف مجلس العموم البريطاني ومجلس النواب الإسباني والجمعية الوطنية الفرنسية وجمعية إيرلندا. وفيما هاجمت إسرائيل هذه الخطوات - وما سبقها أيضاً من خطوات مقاطعة منتجات المستوطنات - فإن إسرائيل تعاملت مع التوتر عبر تبني سياسة إدارة الأزمات التي يتقنها نتنياهو، والتي تهدف فعلياً إلى الحفاظ على حدّ أدنى من الاستقرار في هذه العلاقات دون أن تصل إلى مواجهة تمسّ جوهرياً بها. في الوقت ذاته، عمدت إسرائيل عبر أذرعها الدبلوماسية المختلفة إلى محاولة تحيد النظر عن الاحتلال، عبر التركيز على الملف الإيراني واعتباره مصدر الخطر الحقيقي على السلام العالمي، هكذا ظل الملف النووي الإيراني الموضوع المركزي في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وسيبقى - كما يبدو - الملف الأساسي لعمل الدبلوماسية الإسرائيلية في حكومة نتنياهو الرابعة، حيث من المرجح أن تربط حكومته كل قضاياها بمسألة الإرهاب الإقليمي والدولي.

## ٤. إسرائيل إلى أين؟

### ٤. سيناريوهات، وتوقعات

ترى التقديرات الإسرائيلية أن الصراع سيكون «قبلا للإدارة» فقط، وليس «لحل»، وأن إسرائيل عليها بالتالي أن تقوم بتطوير آليات لاحتواء الصراع وإدارته وتحويره بما يخدم مصالحها، وليس تفككه.

في ما يلي بعض خطوط عامة من المتوقع أن تقوم بها إسرائيل في المرحلة المقبلة، وتهدف بشكل عام إلى إدارة الصراع من جهة، والقيام بتغييرات على الأرض تحيل حل الدولتين إلى شبه مستحيل، وذلك وسط العمل على تعزيز الهوية اليهودية للدولة على حساب مركباتها المدنية:

---

تواصل إسرائيل مساعي نزع الشرعية عن أي حراك فلسطيني، سواء أكان سياسيا رسميا، أم شعريا ميدانيا، والعمل علىربط النضال الفلسطيني بالإرهاب «الإسلامي» كما تمثله حركات كداعش والقاعدة وبوكو حرام

---

١. تعزيز الاستيطان وتغيير الواقع الديمغرافي على الأرض، من خلال تصعيد المخططات في مناطق القدس ومناطق ج. في هذا السياق لا بد من التذكير بأن نتنياهو نجح في الفوز مجددا بولاية رابعة بسبب الأصوات التي كسبها من المستوطنين على حساب البيت اليهودي، وبسبب خطابه اليميني الاستيطاني، وبسبب إعلانه أن الدولة الفلسطينية لن تقوم في ولايته، وهو ما يعني أن المتصوتين سيطالبون بتحقيق ما وعد به، ليس فقط من خلال الإبقاء على الوضع الراهن، بل من خلال تعديقه.

٢. الاستمرار في مساعي نزع الشرعية عن أي حراك فلسطيني، سواء أكان سياسيا رسميا، أم شعريا ميدانيا، والعمل على ربط النضال الفلسطيني بالإرهاب «الإسلامي» كما تمثله حركات كداعش والقاعدة وبوكو حرام، والتشديد على أن إسرائيل تقف في الصف الأول لمواجهة الإرهاب، وهي تقوم بذلك بوصفها قائممقام الغرب «المسي - يهودي» المتحضر في مواجهة الإسلام الشرقي المظلم.

٣. مساع مستمرة لنزع شرعية التحركات الأوروبيية للضغط على إسرائيل من خلال إعادة تدوير مصطلحات من خطاب اللاسامية والعنصرية التاريخية والمسألة اليهودية والحرقة، وإعادة تصنيعها سياسيا، واستعمالها فزاعة لجاهة الخطوات الأوروبية، واعتبار إسرائيل تواجه الآن «اللاسامية الإسلامية» الجديدة المدعومة أوروبا.

٤. تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والأوروبية الإسرائيلية، حيث تشير عدة مصادر إلى أن أوباما قد يتوجه - كونه حراً في الفترة المقبلة من الضغوط الانتخابية - إلى تبني سياسة ضاغطة أكثر على حكومة نتنياهو، في المقابل، من المتوقع أن يستمر نتنياهو في اللعب على التوترات الأمريكية الداخلية بين الجمهوريين والديمقراطيين، والهروب إلى الملف الإيراني للتهرب من أي استحقاقات تجاه إنهاء الاحتلال. وعلى

---

«الصراع سيكون «قبلا للإدارة» فقط وليس للحل»

---

الرغم من التوتر الذي قد يتزايد، فإنه من غير المتوقع أن يمسّ هذا عمق العلاقات الاستراتيجية، ولا التعاون الأمني بين البلدين.

٥. السعي نحو تعميق السيطرة اليمينية الاستيطانية على مفاصل الحيز العام، بما في ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية، ومحاولات الهيمنة على الخطاب العام، وعلى مؤسسات المجتمع المدني.

٦. تكمل مستمر للحدود السياسية- الأيديولوجية الفاصلة بين المستوطنين والمستوطنات من جهة وإسرائيل داخل الخط الأخضر من جهة أخرى، وتزايد تمازج المستوطنين في المجتمع الإسرائيلي، باعتبارهم جزءاً طبيعياً من الطبقات والفئات الاجتماعية، واستمرار صعودهم في النخب.

٧. استمرار السعي نحو تعميق الهوية اليهودية للدولة، وتقليل حيز المواطن، وذلك من خلال تمرير قانون يهودية الدولة وقوانين أخرى تعزز من الطابع اليهودي والإقصائية للفلسطينيين ومحاولات قمع مطالبهم وتحركاتهم.

٨. رهن مستمر لكل حراك سياسي بمصالح فئوية وحسابات داخلية حزبية وفئوية، في هذا السياق، سيكون كل حزب شريك في الائتلاف، وبغض النظر عن حجمه، مؤثراً فعلياً على إمكانيات الحل، وإمكانيات تمرير أي اتفاق في حال تم التوصل إليه في أروقة التفاوض.

٩. طغيان مستمر للأجندة الفئوية والاجتماعية على خطاب أحزاب الوسط والمعسكر الصهيوني، وذلك في ظل عدم وجود برنامج سياسي بديل مطروح من قبلهم. ومن المتوقع أن يتنااسب هذا الوضع طردياً مع استباب الأمان، إذ كلما زاد الأمان اضحل الاهتمام بالاحتلال وتزايد خطاب الحقوق الاجتماعية والطبقية.

١٠. تبني سياسة «تقليم» الأظافر من أجل التعامل مع حماس في غزة، بموجبها يتم التعامل مع حماس كسلطة مسؤولة عن حفظ الأمن في غزة، يتم عقابها إذا لم تقم بذلك، من غير السعي إلى تدميرها.

١١. تعزيز علاقات إسرائيل مع القوى الصاعدة، وخاصة مع الهند التي باتت العلاقات معها إستراتيجية من الدرجة الأولى، وتعزيز الحضور الإسرائيلي في مناطق جديدة وخاصة في أفريقيا، وقد اتضحت لإسرائيل أن هذه الدول قد تلعب دوراً في قرارات مهمة، مثل امتناع نيجيريا ورواندا عن التصويت مع القرار الفلسطيني في مجلس الأمن.

الهؤامش

- ١ لا توجد معلومات كافية عن الحركة، ولا عن سبل تمويلها. الحركة تعرف نفسها على صفحتها بأنها مبادرة لمجموعة من الشباب الذين ضاقوا ذرعاً بتنبّهاتهم من أجل استبداله، لكن اليمين - وخاصة الليكود - ادعى أنها حركة مدعاة من رأس مال أجنبى لإسقاطه: انظر إلى: <https://v15.org.il/> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢١).

٢ مثلاً قول الكاتب الإسرائيلي المعروف يائير غاروز، خلال مظاهرة المعاشر الصهيوني وميرتس في ساحة رابين: « تحكنا قلة من مُفكّي التفاصيل، عبادة الآلهة والأوثان، والمتحسّنون والمتبّرون يغور الأولياء ». انظر الخبر على صفحة « والا»: <http://elections.walla.co.il/item/2883680> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢١).

٣ يعتبر البعض أن حل الحكومة أصلًا جاء لمنع تمرير قانون توزيعها مجاناً، للمزيد انظر فصل المشهد السياسي الحزبي في هذا التقرير.

٤ انظر إلى الصفحة الرئيسية للجنة الانتخابات المركزية ٢٠١٥/٣/٢٣ <http://www.votes.gov.il/> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢٣)، وأيضاً <http://www.haaretz.co.il/news/elections/1.2593032> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢٠).

٥ عن اتفاق نتنياهو وليفربمان على رفع نسبة الجسم انظري الخبر في هارتس، ٢٠١٣/١٢/٢٦، على الرابط التالي: <http://www.haaretz.co.il/news/politi/premium-1.2200192> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢٤).

٦ كتبت عشرات الكتب والدراسات حول الطابع الاستيطاني - الاستعماري للمشروع الصهيوني، وكذلك عن جدلية العلاقة بين المحو وبين الإحلال في العلاقة بين الأصانى والمستعمرون. للتفصيلى انظر إلى: Lorenzo Veracini, 2011, « Introducing settler colonial studies », settler colonial studies, Vol.1 No.1., Patrick Wolfe, 1999, Settler Colonialism (Writing Past Imperialism), Bloomsbury Academic, Patrick . Wolfe, 2001, « Settler Colonialism and the Elimination of the Native », Journal of Genocide Research 8, 4. p. 388-409.

٧ هذه التغيرات مرتبطة بتدفق اليهود الشرقيين خاصة في الخمسمئيات، وارتفاع نسب الولادة بينهم وبين فئات الحرديم الأشكناز، إضافة إلى العرب، مقابل انخفاضها بين الأشكناز العلماين، وذلك في العقود الأولى بعد إنشاء إسرائيل. للتفصيلى انظر إلى المشهد الاجتماعي في هذا التقرير.

٨ شاس: حزب شرقي حردي يهدف للتعبير عن احتياجات الشرقيين بكل، خاصة المتدينين، أقيم عام ١٩٨٢ عشية الانتخابات البلدية لمدينة القدس، ثم خاض الانتخاباتلكنيست عام ١٩٨٤. أقيم الحزب كاحتياج ضد سياسات التهميش والعنصرية من قبل الأشكنازية الحرديّة.

٩ يوعي يعلون، مقابلة خاصة، مؤتمر إسرائيل.

١٠ تقرير لحركة السلام، نشر ٢٠١٥/٣/٢٣: متوفّر على الصفحة الرسمية للحركة على الرابط التالي: <http://www.peacenow.org.il> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/١٥).

١١ Pelosi Statement on Prime Minister Netanyahu's Address to Congress, 3.3.2015 available at : <http://www.12news.com/democraticleader.gov/newsroom/pelosi-statement-prime-minister-netanyahu-s-address-congress> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢٠).

١٢ خبر على موقع معاريف. ٢٠١٥/٣/٢٣ متوفّر على الرابط التالي: <http://www.news1.co.il/Archive/001-D-362334-00.html> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٤/٤).

١٣ خبر على موقع معاريف. ٢٠١٥/٣/٢٣ متوفّر على الرابط التالي: <http://www.news1.co.il/Archive/001-D-362334-00.html> (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٤/٤).

١٤ المصدر السابق.